

7 في العمق

الرهان على صبر المصريين
لا يضمن أرضية استقرار صلبة

النظام مطالب بتوسيع المشاركة وعلى الأحزاب النزول من برجها



هدوء حذر

دفاع أول التمثيل في التشكيل السياسي القادر على مواجهة أي هجوم، وهو وضع لا يصح أن يستمر. وأضاف أن دعوات الخروج لم تلق استجابة لأن معظم المصريين خاصة في الريف يرفضون الفوضى ويعتبرونها عدوا لهم. كذلك، فإن معظم التجار والصناع والسائقين وأرباب الحرف يخشون الاضطرابات التي تهدد أرباحهم. لدى فريق آخر، قناعة بأن إنعاش الحياة السياسية قد لا يصب في صالح الاستقرار خلال مرحلة بناء الدولة الجديدة، ومواجهة التحديات، لأن السماح بالمزيد من حرية الرأي قد يسمح بتسلسل أفكار متفجرة، ويساهم في إلقاء روح التمرد لدى المجتمع. وأكد جهاد عودة، أستاذ العلوم السياسية بجامعة حلوان أن مصر لا تواجه أزمة سياسية، إنما مشكلة إعلام في المقام الأول، مدلا على ذلك بأن الدولة تبدو كسيارة تتحرك على إطارين، الأول إطار القرار الرئاسي، وهو متحقق وتمتيز الأداء، والإطار الثاني هو آلية القرار الاجتماعي، وهذا ما يحتاج إلى اهتمام وتركيز شديدين، لأن هناك عدداً عديداً للقرار الاجتماعي غير مفعلة خاصة في الإعلام والثقافة. وضرب مثلا على ذلك، بأن وزارة الثقافة تمتلك فروعاً لها في معظم المحافظات لكنها لا تمارس أي دور في احتضان الشباب وتوجيهه.

أصبح الانفتاح السياسي وتوسيع قاعدة الحريات العامة وتخفيف المعاناة من الشريحة الواسعة من المواطنين هي الدافع الحقيقية لقطع الطريق على جماعة الإخوان التي تعمل على توظيف معالم الارتباك في النسق الحكومي، وسيظل ذلك الشبح مخيما طالما عجزت أجهزة الدولة عن سد الثغرات المجتمعية التي ينفذ منها الإخوان وداعمي الفوضى.

فقر، خير ضمان لتماسك المجتمع وعدم انجراف البعض وراء الدعوات المتطرفة خلال المرحلة المقبلة.

سياسات إصلاح شاملة

شدد محمود أباطة، رئيس حزب الوفد الأسبق، على أن إحياء الحياة السياسية في مصر يمكن أن يتم بعدة أدوات وتصورات ورؤى أشمل من تقوية ودعم الأحزاب، فمثلا، هناك حاجة ماسة لخلق فرص عمل جديدة، وتوفير مناخ جاذب للاستثمار، ومعالجة المعوقات البيروقراطية، فضلا عن تدشين برنامج قومي للتدريب وتأهيل ملايين الخريجين لسوق العمل الصناعي.

الأحزاب جزء من المشكل
لأن الكثير منها يعاني من
صراعات وانقسامات وأزمات
مالية، فضلا عن عدم تطور
خطابها السياسي

ولفت لـ"العرب" إلى أن الصيغة المعمول بها في مصر منذ عام 1954 هي أن القوات المسلحة خط الدفاع الأهم، لكنها تمثل الخط الثاني، لأن هناك تشكلا سياسيا وطنيا يتزعمه رئيس الجمهورية يمثل الخط الأول للدولة، وهو ما كان موجودا خلال عهدي عبدالناصر وأثور السادات تحت هيئة الحزب الواحد الممثل في الاتحاد الاشتراكي وحزب مصر. تطور الأمر خلال عهد الرئيس حسني مبارك إلى الحزب الوطني، في مواجهة أحزاب سياسية أخرى شبه مقيدة الحركة، لكن الأزمة الآن، هي أن مصر منذ ثورة 30 يونيو 2013 بدون خط

من بين هؤلاء المحلل السياسي، عصام شحبة الذي يعتقد أن هناك أزمة حقيقية في غالبية الأحزاب، تتمثل في انغلاقها على نفسها وعدم السماح لأعضائها بممارسة الديمقراطية رغم مطالبات السلطة بها، فضلا عن ضعف مواردها المالية بما يحول دون أن يكون لها دور مجتمعي فعال.

وقال لـ"العرب"، "هذه الأمور تركت صورة سلبية لدى المواطنين تجاه الأحزاب، لكن توافر الإرادة السياسية للحكومة وإيمانها بأهمية الأحزاب ودورها كحائط صد لمواجهة أطروحات التيارات الدينية فجيل بإصلاح الواقع الحزبي، إذ يسمح قانون الأحزاب باندماجها وتجديد برامجها، لكنها بحاجة إلى مناخ سياسي يشجع على الاختلاف ويسمح بحرية الرأي والتعبير حتى تستعيد قواها مرة أخرى".

ورأى آخرون أن إصلاح الشأن السياسي يتجاوز تقوية الأحزاب والسماح لها بممارسة دور أوسع، لأن المهم في هذه المرحلة أن تؤمن نواتج السلطة بضرورة إحداث تغييرات اجتماعية سريعة تتماشى مع الإصلاحات الاقتصادية.

وأوضح الدكتور جمال شقرة، أستاذ التاريخ الحديث بجامعة عين شمس، وهو من ذوي التوجهات الناصرية، أن تحقيق فكرة المجتمع الصاعد كغاية بحماية الدولة المصرية من أصحاب الأطروحات المتطرفة، وعلى رأسهم جماعة الإخوان. وأشار شقرة، في حديثه لـ"العرب"، إلى أن نموذج الديمقراطية بنسختها الغربية غير ملائم لمصر، لأنها تعاني ارتفاع نسبة الفقر والامية، وأي انتخابات يتم إجراؤها لن تؤدي إلى اختيار الأفضل، إنما الأكثر خبرة في استغلال الأميين والفقراء والإقرار على شرء الأصوات. ورأى أن تحقيق مكاسب اجتماعية من عدالة وشفافية وتكافل للفئات الأكثر

كان غياب النشاط السياسي عن المشهد العام في مصر مقبولا بشكل نسبي كإجراء مؤقت لمواجهة الإرهاب ووقف الاستقطاب في مرحلة إعادة بناء الدولة، بعد إسقاط حكم الإخوان إبان ثورة 30 يونيو 2013، لكن استمرار الغياب أو ما يسميه البعض بـ"التغيب السياسي" يخدم التيارات التي تغذي الفوضى.

القاهرة - نجح النظام المصري في العبور بالبلاذ إلى بر الأمان بعد الاحتجاجات التي شهدها خلال الأسابيع الماضية. كان من بين أسباب هذه النجاة محدودية نطاق الاحتجاجات وعدد المشاركين فيها، إلا أن ذلك لا يعني محدودية عدد المصريين الغاضبين من الأزمات في بلادهم، بل بالعكس. وإذا كان من طرف تحسب له حالة الهدوء التي سادت مصر رغم المظاهرات فهم المصريون أنفسهم الذين اختاروا التعامل بروية مع الدعوات إلى التظاهر.

لكن، سعة صبر المصريين المنهكين قد لا تطول كثيرا، خاصة إذا ما استمر الإصطاد في مياه هذه الأزمات بالترزامن مع غياب لافت لتطهير سياسي وحزبي يدعم الحكومة بشكل موضوعي، مختلف عن خطاب الإعلام الرسمي الخشبي الذي كان له نتيجة عكسية. وهذا التطهير لا يكون فقط من الموالين بل من مختلف الأحزاب والمعارضة التي عليها أن تنزل من برجها العاجي وتخرج من جلاباب الأيديولوجيا الجامدة، حتى وإن كانت مهمة صعبة.

ورأى محللون وسياسيون مصريون أن هذه المرحلة الإصلاحية، التي يجب أن تشارك فيها الأحزاب والمعارضة، لا فقط الحكومة، يجب أن تتم وفق ضوابط وقواعد منظمة لتكون ضمانا حقيقية وحائط صد منيع أمام عودة بعض الجهات للتحكم في ترمومتر الشارع واستغلاله وتوجيهه.

رفض التيار الديني

استطلعت "العرب" توجهات بعض الشخصيات من تيارات متباينة لرسم تصور واضح للإصلاحات المرتقبة، والتي تزايد الحديث عنها في وسائل إعلام حكومية، وبدأ واضحا أن هناك اتفاقا شبه جماعي بين مختلف التيارات المعبرة عن الشارع السياسي في عدة نقاط أولها الاعتراف بوجود أزمة تواجه الحياة السياسية تتمثل في انكماش وتراجع التأييد الشعبي للطبقة السياسية عموما.

رأى سيد عبدالعال، رئيس حزب التجمع التقدمي (يساري)، وهو حزب قائم في البلاد منذ سنة 1976، أن العمل السياسي المستوري القائم من خلال الأحزاب، حائط الصد المنيع لمواجهة دعوات الفوضى وهدم أركان الدولة المصرية، لافتا إلى وجود حواجز وعوائق كثيرة تواجه عمل الأحزاب وتؤثر على تواجدها في الشارع، بعضها تشريعي، والآخر إعلامي.

وضرب مثلا على ذلك رفض وزارة الشباب والرياضة التعاون مع الأحزاب القائمة في تأهيل وتنقيف الشباب، في الوقت الذي تتعاون فيه مع نواب البرلمان، والمشكلة أن هناك تصورات قائمة لدى أجهزة الإعلام الحكومية، بشأن الأحزاب خصوم للدولة، ما يدفعها إلى التقليل من دورها والإشارة إليها دوما باعتبارها "كروتونية - شكلية" أو التركيز على نشوب خلافات بين قياداتها.

وأضاف أن الأحزاب جزء من الدولة المصرية، والمشكلة ليست في ارتفاع عددها، ففي دولة مثل إسبانيا يوجد 370 حزبا، لكن المشكلة في النظرة السائدة لدى بعض الجهات لها باعتبارها خطرا على استقرار الدولة، وهي نظرة خاطئة. غير أن البعض يرى أن الأحزاب نفسها جزء من المشكلة القائمة، لأن الكثير منها يعاني من صراعات وانقسامات علنية وأزمات مالية، فضلا عن عدم تطور خطابها السياسي والركون لممارسة دور الظهور الشكلي بعيدا عن طرح رؤى سياسية حقيقية.

سرعة قطار الإصلاحات
البطيئة ترفع غضب
الشارع اللبناني

توم بييري وليلى بسام

محمود فقيه (35 عاما)، وهو صحافي وناشط معروف شارك في احتجاجات بيروت، "السياسيون كانوا دائما يختلفون حول المحاصصة وهذا يعرقل أي إصلاح وهذا ما يجعلهم ينكسفون أمام الرأي العام على أنهم جماعة من الكذابين". وأضاف "توسع النطاق الجغرافي لهذه المظاهرات هو دليل على تفاقم الأزمة وأن الأزمة صارت على تماس مع وجع المواطن".

وساهم ظهور سوق سوداء يباع فيها الدولار بسعر أعلى من السعر الرسمي في اشتداد مخاوف الناس. ويوم الثلاثاء، اتخذ البنك المركزي خطوات لتنظيم توفير الدولار لواردات المواد الأساسية مثل البنزين والقمح والأدوية. وتعهدت الحكومة بالمحافظة على ربط سعر صرف العملة.

وقالت مها يحيى، مديرة مركز كارينغي للشرق الأوسط، إن المخاوف المتعلقة بالعملة "أصبحت موضوع نقاش يومي" وإن احتجاجات يوم الأحد تبرز هذا القلق. وشددت على أن "الأمر المحيط للغاية بالنسبة للكثيرين هو أنه لا يبدو أن هناك أفقا. ليس لدينا خطة لتفوق شذو الحزام وتحملوا طيلة الأشهر الستة المقبلة وكل شيء سيكون على ما يرام".

إلحاح يشتد

نالت الحكومة بعض الفناء على الجهود المبذولة لتخفيض العجز هذا العام وخطتها لإصلاح قطاع الكهرباء وهو ما أطلق عليه صندوق النقد الدولي "الخطوات الأولى المرحب بها على مسار طويل".

وتتضمن ميزانية 2019 بعض الإجراءات الصعبة سياسيا، لاسيما تجسيد التوظيف الحكومي لمدة ثلاث سنوات. لكن المقترحات المتعلقة بتخفيض مؤقت لأجور القطاع العام جهضت بالفعل. والسياسيون الذين يعرفون أن الحاجة ملحة للقيام بالمزيد من الإجراءات يهدفون إلى تخفيض العجز بدرجة أكبر في ميزانية 2020 لكن دون زيادة الضرائب.

وقال نديم منلا، كبير مستشاري الحريري، متحدثا "من الواضح أن السرعة التي تتخذ بها القرارات ليست واعدة للغاية ويجب على الحكومة والأحزاب السياسية التحرك بشكل أسرع بكثير". لكنه أضاف "لاحظنا أنه في الأسابيع القليلة الماضية كان هناك تقارب حول الإلحاح للمضي قدما".

وفي مقابلة أجريت معه الإثنين، أعرب عن أمه في أن تسفر رحلات الحريري القادمة إلى السعودية والإمارات عن "شيء ملموس" بعد "علامات مشجعة" على استعداد دول الخليج العربي لإيداع الأموال في لبنان.

وقال إن الرحلة الأخيرة التي قام بها الحريري إلى فرنسا كانت ناجحة أيضا، مستشهدا بالاتفاق على الهدنة متابعه للدول المانحة للبنان، وتحديد موعد لعقد اجتماع رفيع المستوى الشهر المقبل والاهتمام الفرنسي بالاستثمار في لبنان. وقال النائب آلان عون، وهو شخصية بارزة في التيار الوطني الحر المسيحي، إن ميزانية 2020 ستكون اختيارا جيدا

للحكومة والبرلمان لإثبات قدرتهما على إخراج البلاد من الأزمة".

وقال "لنأخذ الحق في الاحتجاج ولا ينبغي لأحد أن يلومهم على ذلك. فبدلا من البحث عن الأعذار يتعين على الطبقة السياسية اتخاذ التدابير والإصلاحات الشجاعة اللازمة لاستعادة الثقة التي فقدتها في الرأي العام وفي المجتمع الدولي".

بيروت - في بلد تقسمه الانتماءات الطائفية، فإن المدى الجغرافي الواسع على غير المعتاد للاحتجاجات التي اندلعت في لبنان الأحد، بسبب الوضع الاقتصادي الرديء، يبني بغضب متفانم تجاه طبقة كاملة من السياسيين الذين قادوا البلد إلى أزمة.

وفي حين لم تكن المظاهرات كبيرة، إذ تجعل انقسامات لبنان من الاحتجاجات الضخمة أمرا نادرا، فقد اندلعت من بيروت إلى وادي القعاص ومن صيدا في الجنوب إلى طرابلس في الشمال.

وفي طرابلس، انتقد المحتجون رؤساء الوزراء السابقين والحاليين، وجميعهم من المسلمين السنة وفقا لترتيبات الحكم في لبنان. وفي بلدة بريental النائية، جرى إنزال علم حزب الله الشيعي ذي النفوذ. وفي بيروت، هتفوا ضد جميع القادة اللبنانيين، بمن فيهم رئيس البرلمان الشيعي ورئيس الدولة المسيحي.

لم يقل الزعماء اللبنانيون الكثير عن احتجاجات الأحد، وبالنسبة للحكومة الائتلافية برئاسة رئيس الوزراء سعد الحريري يبقى التركيز منصبا على إنعاش الاقتصاد من خلال إصلاحات طال انتظارها مثل إصلاح قطاع الكهرباء الذي يستنزف المال العام دون أن يلبي احتجاجات لبنان.

وفي إطار العملية ذاتها، يامل لبنان في نيل تصديق دولي سيفتح الطريق أمام الإفراج عن مليارات الدولارات لتمويل الاستثمار.

138

مرتبة لبنان من بين 180 دولة على مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية

لكن جلال سلمى، الذي كان بين المحتجين في طرابلس يوم الأحد، لديه مخاوف أشد إلحاحا. وقال "صار هناك جوع حقيقي ونحن لا نرى حلا حقيقيا قريبا في الأفق. بالعكس، نحن نرى في المستقبل الأسوأ قادما".

خلاف المحاصصة

يزيد الطين بلة أن ميزان المدفوعات يسجل عجزا منذ سنوات، وأعطت هذه الأزمة المالية حافزا أكبر للإصلاح. لكن حلفاء لبنان الأجانب غير مقتنعين تماما بعد بوتيرة التغيير. ولم تتدفق حتى الآن حوالي 11 مليار دولار تعهد بها المانحون الأجانب قبل 18 شهرا في فرنسا بشرط الإصلاح.

وقال فيليب لازاريني، المنسق المقيم للأمم المتحدة، الثلاثاء بعد لقائه الحريري في لبنان، "أكدنا على أهمية تنفيذ الإصلاحات وليس الإعلان عنها فحسب، وتقديم موازنة 2020 في الموعد المحدد".

ونوع الخطوات اللازمة لإصلاح الأوضاع المالية في لبنان أثبت دائما أنه بعيد المنال. فقد استخدم الزعماء المنقسمون وفقا للتوزيع الطائفي في لبنان، وكثير

منهم من أقاموا محاربي الحرب الأهلية، موارد الدولة لفترة طويلة لصالحهم السياسي ولا يرغبون في التنازل عن صلاحياتهم. كثير منهم من أصحاب الملايين. والبعض الآخر من أصحاب المليارات.

ويحتل لبنان المرتبة 138 من بين 180 دولة على مؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية. وقال

